ملخص

علم اللسانيات بصفة عامة واللسانيات الجنائية بصفة خاصة من العلوم اللغوية الحديثة التي أصبحت تشغل حيزا كبيرا في جامعاتنا العربية في ظل غياب التطبيق الفعلي لهذا العلم في الساحات القضائية ، والدوائر القانونية .

ومن هنا ارتأينا أن نسلط الضوء في هذا البحث على اللسانيات الجنائية وصلتها بحقوق الإنسان، وما يمكن أن يقدمه المتخصصون في هذا المجال من عون في الدوائر القضائية لبعض الفئات الاجتماعية التي تعاني تحيزا لغويا ، أو تمييزا عنصريا أوضعفا في لغة دولة التقاضي كحق من حقوقهم الإنسانية ، حيث يعنى اللساني بكل عمليات التحليل اللغوي أوالسيميائية ذات العلاقة بالمحاكم خاصة التي تهم بقضايا خطاب الكراهية والتهديد والابتزاز والتمييز العنصري والسلب وكل ما يعتبر تعديًا لفظيًا أو نصبًا واحتيالًا .

وذلك من خلال عرض نماذج من قضايا ظهر فيها أن التعبير الخطأ ، أو الفهم غير الصحيح للغة ، أو اللهجة ، مع غياب اللساني المتخصص قد يضع تلك الفئات تحت طائلة العقاب ، أويجعل ذويها مجنيا عليهم مما يكون سببا في إهدار حقوقهم الإنسانية .

الكلمات المفتاحية : اللسانيات الجنائية ـ حقوق الإنسان ـ التحيز اللغوي . التمييز العنصري . الحقوق اللغوية .

Abstract:

Linguistics in general and forensic linguistics in particular are among the modern linguistic sciences that have become occupying a large space in our Arab universities in the absence of the actual application of this science in the judicial arenas and legal circles.

Hence, we decided to shed light in this research on criminal linguistics and its relationship to human rights, and what specialists in this field can provide in the judicial circles of some social groups that suffer linguistic bias, racial discrimination or weakness in the language of the litigation state as one of their human rights, as the linguist is concerned with all linguistic or semiotic analysis processes related to the courts, especially those concerned with issues of hate speech, threats, extortion, racial discrimination, robbery, and all that is considered verbal abuse or fraud.

And that is by presenting examples of cases in which it has appeared that the wrong expression, or the incorrect understanding of the language or dialect, with the absence of a specialized linguist, may put these groups under penalty of punishment, or make their relatives a victim of them, which is a reason for losing their human rights.

Keywords: forensic linguistics, human rights, linguistic bias, racial discrimination, linguistic rights.

مقدمة

إن حقوق الإنسان هي مجموع "الضمانات والإمكانات المعترف بها للإنسان كإنسان، بصرف النظر عن أصله ولونه وجنسه ومعتقده ومركزه الاجتماعي"(١).

واللسانيات الجنائية تبني موضوعها جله على التعامل مع الجنائيات والأمور القضائية التي تتمحور كلها حول الإنسان، فلا نجد مثلًا خضوع الحيوانات أو الجمادات إلى دائرة القضاء أو الجنايات، لذلك من الطبيعي أن يتماس علم اللسانيات الجنائية مع بعض اهتمامات حقوق الإنسان.

وحقوق الإنسان مضمون قانوني أساسي وبدئي، كما أن اللغة كذلك من ضروريات المجتمع وأساسياته، وكلاهما يشتركان في صياغة دستور المجتمع إذ أن "من المؤكد أن الرقابة على دستورية القوانين تدفع المشرع إلى احترام وحماية الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور.

وهو الأمر المؤكد بتحديد هذه الأخيرة بنص المشرع الدستوري عليها وكفالة حمايتها.

فالرقابة الدستورية تكشف أن حقوق الإنسان تتداخل مع جل نشاطاتنا الاجتماعية، وإلى جانب ذلك نجد أن "اللغة تتداخل في مع جميع نشاطاتنا اليومية بشكل مكثف، ومن ثم فلا غرابة في أن تكون محور الاهتمام في المجالات العامة.

يضاف إلى ذلك أنه لابد من التأكيد على أهمية دراسة اللغة وتحليلها... فهناك جرائم تحدث وقد يكون المتاح لدينا اللغة فحسب، مثل جرائم العنصرية اللفظية كإطلاق الأوصاف المقذعة في السب على فئة أو ديانة أو عرق أو جنس"(٢).

أولا : هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ما يمكن أن يقدمه المتخصصون في اللسانيات الجنائية من عون في الدوائر القضائية لبعض الفئات الاجتماعية التي تعاني تحيزا لغويا ، أو تمييزا عنصريا أوضعفا في لغة دولة التقاضي كحق من حقوقهم الإنسانية .

---

(١) تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالجامعات العربية، وهبة مصطفى الزحيلي، حلقة نقاشية، ضمن المؤتمر السادس عشرلاتحاد المحامين العرب، تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة،(١٩٨٧م)، ص ٩٥.

(٢) خطوات إجرائية في التعامل اللساني مع التحقيق الجنائي، أحمد أمين بوعلام، مجلة النص، المجلد ٧، العدد ٢، (السنة ٢٠٢١)، ص ٣٩٤- ٤١٢، ص ٤٠٥.

ثانيا : مصطلحات البحث :

. التحيز اللغوي(language bias) : هو ميل وانحياز مبني على التعصب للغة الرسمية الوطنية ومن ذلك ما تقوم به بعض الدول من اختبارات الهجرة، حيث تجرى على من يطلب اللجوء منهم إلى دولة ما، وتقوم الدولة بتسجيل بعض محادثاتهم وعباراتهم، ثم إرسالها لتحليل خصائصها النحوية والتركيبية والدلالية، وعلى أساسها تحديد الأصل الجغرافي لهؤلاء اللاجئين.

. اللسانيات الجنائية(Forensic Linguistics):هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية،أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي،أوما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء.

. **التمييز العنصري**(Racial Discrimination):هو أي تفريق أو استثناء أو تفضيل مبني على الجنس أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرق أو الدين أو اللغة بهدف إضعاف الاعتراف بالحقوق الإنسانية والحريات والاستمتاع بها وممارستها في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة

- **الحقوق اللغوية** :هي حقوق الإنسان التي تؤثر على التفضيلات اللغوية التي تتبناها سلطات الدولة والأفراد والكيانات الأخرى وعلى استخدام اللغة من قبل كل هؤلاء .

. **السيميائية :** السِّيمَاءُ في معاجم اللغة: العلامة، أو الرمز الدال على معنى مقصود ، وممارستها هي: كشف واستكشاف العلاقات الدلالية غير المرئية والتقاط الضمني والمتواري والمتمنِّع من خلال التجلي المباشر لواقعة ما . ويقصد بها : دراسة النصوص من جميع جوانبها دراسة سيميائية تغوص في أعماقها ، وتستكشف مدلولاتها المحتملة ، مع محاولة ربطها بالواقع .

. **الانثروبولوجية** : الانثروبولوجي (Anthropology) هو علم إنساني يبحث في آليات التطور البيولوجي والقدرة على التكيف وتنوع الأعراق عند البشر .

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع :أما عن أسباب اختيار الموضوع فتكمن في :

١ . كثرة قضايا خطاب الكراهية والتهديد والابتزازبالمحاكم، فضلا عن قضايا التمييز العنصري وكل ما يعتبر تعديًا لفظيًا .

٢ . عدم اعتراف الدوائر القضائية وجهات التحقيق بالحاجة الملحة للمتخصصين في اللسانيات الجنائية مما يكون سببا في إهدار كثير من الحقوق في مثل تلك القضايا سالفة الذكر .

٣ . وجود فئات ضيعفة ومهمشة بالمجتمع كالعمالة الوافدة والتي لا تقوى على الدفاع عن نفسها حال دخولها ساحات القضاء لضعف لغتهم العربية .

رابعا : منهج البحث : آثر البحث المنهج الوصفي من خلال بيان بعض القضايا ذات الصلة وما صدر فيها من أحكام .

خامسا : الدراسات السابقة :

١ . بحث بعنوان : "الحقوق اللغوية – بحث في مسببات وتأثير اللغة مسألة فعل عام " د. زردام يوسف . ٢٠١٨ ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

ربط فيه بين الحقوق اللغوية وحقوق الإنسان وخلص إلى أن حمايتها وترقيتها تتطلب جانبا تأسيسيا في الدساتير والقوانين .

ولم يتطرق إلى حقوق الإنسان المتهم في المحاكم .

٢ . مقال :" الاستبعاد الثقافي التفاضلي وأثره على إعمال الحقوق الثقافية للأقليات" د. فوزية هبهوب . ٢٠١٨ .مجلة العلوم القانونية والسياسية .

تعرضت فيه إلي التعددية الثقافية الناتجة عن التعايش في إطار الاستيعاب السلمي والإدماج بالمجتمع ، وقد سلطت الضوء على صور من استبعاد بعض الأقليات ومدى تأثيره على حقوقهم الثقافية .

٣ . مقال لـ : Elana Shohamy ل بعنوان :

"Language tests for immigrants Why language? Why tests? Why citizenship?" ٢٠٠٩

تكلم فيه عما أثاره الكم الهائل من الهجرة في جميع أنحاء العالم من مناقشات وخلافات حول المميزات التي يحق للمهاجرين الحصول عليها في المجتمعات الجديدة التي يهاجرون إليها.

وقد خلص فيه إلى أن : إجراء الاختبارات اللغوية ، أو اشتراط اللغة بوصفهما معيارين للحصول على الجنسية يمثلان متطلبات متحيزة وتمييزية يمكن أن تؤدي إلى قرارات باطلة كما أنها تمثل انتهاكًا للحقوق المدنية وحقوق الإنسان الأساسية .

٤. دراسة بعنوان :" اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها ٢٠٢٠ " للدكتور / صالح العصيمي ، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ..

ذكر فيها أن العمالة الوافدة تعاني من مشاكل في فهم اللغة والتعامل معها ، مما يكون باعثا لخوفهم خاصة عند التعامل مع الدوائر القضائية حيث يمنعهم ذلك من إبداء أقوالهم بالشكل الصحيح .

٥ . دراسة لمالكوم كولتاردو ، اليسون ، دايفبد رايت ، ترجمة القرشي تحت عنوان :" مقدمة إلى علم اللغة الجنائي – اللغة في علم الأدلة – جامعة الملك عبدالعزيز .

عقد فيه عدة مباحث منها : المهنيون ذوو السلطة و البسطاء ، الشهود المستضعفون ، استجواب الأطفال وضحايا الاغتصاب ، التحديات التي تواجه الناطقين بلغة أخرى والاختلافات الثقافية وصعوبة فهمها ، وتحليل اللغة لتحديد الأصل للمواطنة والهجرة .

سادسا: مشكلة البحث : وتكمن فيما يلي :

. ما مدى ما يمكن أن يقدمه علم اللسانيات الجنائية من عون لبعض الفئات التى تعاني صعوبات في الدوائر القضائية بسبب التحيز اللغوي أو التمييز العنصري .

. ما مدى ما يمكن أن يهدر من حقوق لبعض الفئات التى تعاني صعوبات في الدوائر القضائية بسبب التحيز اللغوي أو التمييز العنصري حال عدم الاستعانة بمتخصص اللسانيات الجنائية .

وللإجابة على هذه المشكلة ارتأينا أن تكون خطة البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث على النحو :

المقدمة : أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ومشكلة البحث .

المبحث الأول : المبحث الأول: حقوق الإنسان اللسانية.

المبحث الثاني : المبحث الثاني: اللسانيات الجنائية والتحيز اللغوي .

المبحث الثالث : المبحث الثالث: اللسانيات الجنائية والتمييز العنصري.

المبحث الرابع : المبحث الرابع: تطبيقات على بعض القضايا .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم إنه نعم المجيب .

بندر سبيل سند الشمري

محاضر بقسم اللغويات وأصول اللغة

تمهيد :

إن الأساس الذي يقوم عليه سن القوانين والتشريع هو إقرار السلطة العامة وإعطائها الاختصاص من خلال امتلاك القواعد القانونية الملزمة للأفراد، لذا فهي تقوم بالضرورة على مراعاة حقوق الإنسان باعتبار هذا الإنسان هو الملزم أو المختص، وصياغة هذه التشريعات والقوانين من الطبيعي أن تنشأ في الأساس بمعزل عن التحيز والتمييز العنصري(٣).

وبناءً على ذلك فإن عالم اللغة الجنائي له دور كبير في صياغة القواعد التشريعية، أو في التعرف على مدى مطابقتها للواقعة، "وقد أصبح استخدام اللغة دليلًا في القضايا شائعًا بشكل كبير ومكثف سواء في الحوادث الإجرامية (الجنائية) أو في قضايا الأحوال الشخصية المدنية، فضلا عن قضايا عدة أخرى منها:

قضايا الانتحار، والجرائم الجنسية، ونشر صور الأطفال، والابتزاز، والتدليس والخداع والتضليل، والسرقات، وتزوير الذوق العام، وكذلك يدخل فيها تحليل نصوص وصايا الأموات، والإرهاب، والاستدراج للأغراض الجنسية، أو التجنيد الإرهابي، وقد تكون هذه الجرائم إلكترونية أو غير إلكترونية"(٤).

ومن هنا فإن اللسانيات الجنائية بوصفها علمًا "يهتم بكل عمليات التحليل اللغوي أو السيميائية ذات العلاقة بالمحاكم... وتهتم المحاكم بقضايا خطاب الكراهية والتهديد والابتزاز والتمييز العنصري والسلب وكل ما يعتبر تعديًا لفظيًا أو نصبًا واحتيالًا، ويتمثل دور اللساني في عرض مجموع خبراته وتوظيفها في خدمة المحكمة"(٥).

فعالم اللغة بصفة عامة، وعلم اللسانيات الجنائية بصفة خاصة هو الذي يستطيع أن يساعد مختصي العدالة في الكشف عن مضامين الكلام والقضايا اللغوية، وتحديد مقصود الأفراد، والوقوف على القضايا كل ما يخص حق المرء ويمس به.

أما عن أسباب الوقوف على قضيتي (التحيز اللغوي- التمييز العنصري) خاصة من بين قضايا حقوق الإنسان؛ فلأنهما يتعاضدان مع توجهات اللسانيات الجنائية ويدخلان في دائرة عملها،

---

(٣) ينظر: محمد إقبال المشهداني ، لغة القانون، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب ، العدد/١ ، سنة / ٢٠٠٩ ص ٦٧٠.

(٤) خطوات إجرائية في التعامل اللساني مع التحقيق الجنائي، أحمد أمين بوعلام، مجلة النص، المجلد ٧، العدد ٢، (السنة ٢٠٢١)، ص ٣٩٤- ٤١٢، ص ٤٠١.

(٥) المضمرات العنصرية من خلال نماذج من المقالات الصحفية: مشروع قراءة في اللسانيات الشرعية، منير تركي- سفيان مالولي، مقال ضمن كتاب "المسكوت عنه"، مطلوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس- تونس، (٢٠١٠م)، ص ٤. الرابط: https://www.researchgate.net/publication/٣٣٢٤٦٥٧٥

فلقد اعتبرت اللغة في حد ذاتها سببًا قويًا من أسباب التحيز والتمييز العنصري حيث إنه "إذا كانت اللغة وسيلة تخاطب وأداة اكتساب المهارات والمعارف، فإنها أيضًا بؤرة للصراع الذي يسبب حروبًا دامية قاتلة تمزق أوصال الشعوب والأمم وتنهك قواها».

لذلك، ارتفعت الأصوات المطالبة بالحقوق اللغوية من مختلف الفعاليات الحقوقية من أجل التصدي إلى اللا مساواة التي يمكن أن تسمم العلاقة بين لغات الأقليات واللغات المهيمنة؛ لأن «قضايا اللغة هي قضايا القوة»، كما انبرت جبهات مختلفة للدفاع عن الحقوق اللغوية بوصفها رافعة من رافعات حماية حقوق الإنسان، وآلية من آليات تعزيز المشاركة الديموقراطية"[٦].

ومن هنا اعتبرت حقوق الإنسان اللغوية فرعًا أصيلاً من فروع حقوق الإنسان العامة، وسوف يقوم الباحث بمناقشة هذه الحقوق بوصفها جزءًا خاصًا وأصيلاً يتماس مع حقوق الإنسان في علاقتها باللسانيات الجنائية.

****

(٦) الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية (٢٠١١)، عبد الرحيم ناجح، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الخامسة، العدد ١٠، مارس (٢٠٢٠م)، ص ٦٢- ٨٧، ص ٦٣.

المبحث الأول: حقوق الإنسان اللسانية:

إن حقوق الإنسان لم تغفل الحقوق اللغوية وأقرت لها إعلاناً عالمياً هذا الإعلان الذي يشكل "إنجازًا بارزًا ومُتقدّمًا لجهودٍ ونداءاتٍ سابقةٍ دعت هيئة الأمم المُتّحدة إلى إقرار إعلان عالمي للحقوق اللغويّة؛ نتيجة ظهور التّمييز اللغوي واللامساواة اللغويّة في أجزاء واسعة من العالم لأسباب تتصل بالحروب والنِّزاعات السّياسيّة والعِرقيّة والهيمنة الاستعماريّة، وجرّاء انتشار الدّعوة إلى لغة عالميّة موحّدة صادرة عن نزعة العولمة ومدعومة من الإمبرياليّة اللغويّة"(٧).

وقد تناوب العلماء في تعريفهم لهذه الحقوق وخلص البعض إلى أن مفهوم الحقوق اللغوية يشير إلى : " حقوق الإنسان التي تحدث على أساس تفضيلات اللغة أو استخدامها من قبل سلطات الدولة والأفراد والكيانات الأخرى، مُعبر عنها بمنظومة التزامات من السلطات باستخدام اللغات في سياقات مختلفة، وعدم التدخل في الخيارات اللغوية للتعبير، وقد تمتد إلى الالتزام بدعم استخدام لغات الأقليات"(٨).

كما يعد مفهوم الحقوق اللغوية (language rights) ومفهوم حقوق الإنسان اللسانية (linguistic human rights) من المفاهيم التي استأثرت باهتمام الباحثين الحقوقيين واللسانيين على حد سواء، ويعد مفهوم الحقوق اللغوية أوسع من مفهوم حقوق الإنسان اللسانية؛ إذ توجد حقوق لغوية لا يصح أن تندرج ضمن حقوق الإنسان اللسانية؛ إذ هناك فرق بين الحاجة إلى المحافظة على لغة أقلية في مواجهة لغة أو لغات مهيمنة، والحاجة إلى تعلم لغة أجنبية من أجل تطوير القدرات المعرفية والثقافية..."(٩)

لقد اعتبرت اللغة عاملاً من عوامل التهميش أو الصراع العرقية في العديد من الدول حتى العربية منها، حيث "تطرح اليوم قضية الحقوق اللغوية والثقافية في جل الدول العربية التي بها تنوع عرقي، وهي في الواقع ظاهرة قديمة لكنها عادت من جديد إلى الظهور بقوة، بعدما كانت محصورة في أقطار بعينها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأيضًا عقب مخلفات حرب الخليج الثانية، لعبت

---

(٧) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هيثم سرحان- عذبة المسلماني، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد ١١، سبتمبر (٢٠٢٠م)، ص ١٤٥- ١٧٨، ص ١٤٦.

(٨) الحقوق اللغوية، بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، يوسف زدام، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ١١، (٢٠١٨م)، ٨٩-١٠٥، ص ٩٥.

(٩) الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية(٢٠١١)، ص ٦٥.

المعطيات إياها دورًا كبيرًا وبارزًا في إحياء بعض المبادئ القانونية في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي العام التي نفض الغبار عنها لتعود إلى الظهور من جديد"(١٠).

فهناك العديد من الحقوق الإنسانية ترتبط باللغة ارتباطًا وثيقًا، والتي يمكن أن تسهم في تفشي القضايا الجنائية في حال عدم مراعاتها،

هذا في الوقت الذي تفرض فيه الكثير من البلدان على المهاجرين بصورة إلزامية اجتياز اختبارات اللغة الرسمية للبلد حتى يتمكنوا من دخولها، أو الحصول على الإقامة فيها أو الجنسية منها، وأحيانًا للحصول على بعض الامتيازات المعيشية(١١).

وأمر الحقوق اللغوية يختلف في تطبيقه وممارسته بين بلد وآخر، فعلى سبيل المثال "يختلف وضع الحقوق اللغوية بالنسبة لمجتمع يعيش تحت الاستعمار، حيث توجد من جهة، اللغة الوطنية، ولغات المستعمر، من جهة أخرى، وفي هذا السياق الخاص، لا تطرح أسئلة الحقوق اللغوية اعتمادًا على مبدأ المساواة، بل عبر علاقة عمودية تتسم بالمواجهة بين لغة الاستعمار المهيمنة ولغة المستعمر المهيمن عليها"(١٢).

وهذا الاختلاف مرده إلى التأثير الذي تحدثه اللغة في المجتمع، حيث تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل ضمير الجماعة، وإضفاء طابع الرمزية على الهوية الجماعية، ومن ثم، فإنها تسهم أيضًا- من خلال وظيفتها الرمزية- في الاندماج الاجتماعي.

لذا يعدها الكثيرون من علماء اجتماع اللغة عنصرًا أساسيًا من عناصر "العرقية" بنفس القدر الذي تحققه كوسيلة من وسائل الاتصال، وما تقوم به من دور رمزي"(١٣).

---

(١٠) الحقوق الثقافية واللغوية في الدستور المغربي، علي كريمي، مجلة النهضة، العدد ٤، المجلد ٣، (٢٠١٣م)، ص ١٩٧، ٢٠٩، ص ١٩٧.

(٣) LANGUAGE TESTS FOR CITIZENSHIP, immigration, and asylum, elana shohamy- tim mcnamara, article in language assessment quarterly an international journal of applied lingustics, februray(٢٠٠٩), vol: ١٨, pp:٨٩.

(١٢) السياسات اللغوية للحركة الوطنية الغربية، أنور المرتجي، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ج ٣، مارس (٢٠٠٤م)، ٣٣٧- ٣٤٨، ص ٣٣٧.

(١٣) التنوع الثقافي والسياسة اللغوية، ماتياس كينيج، ترجمة: حمدي أحمد النحاس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، العدد ١٦١، (١٩٩٩م)، ص ١٧٥- ١٨٤، ص ١٧٥- ١٧٦.

ومن الطبيعي أن تكون اللغة من أهم الدعائم التي تبنى عليها هوية الجماعات والمجتمعات "المتمثلة في مجتمع السمات الشخصية العامة والمشتركة بين الأفراد، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات"(١٤).

كما أن مسألة الهوية ترتبط بـ : "الحقوق الثقافية واللغوية ارتباطًا وثيقًا بمنظومة المواطنة بعلاقتها بالأرض والتاريخ والثقافة واللغة.

من هذا المنظور وجب التركيز على المبادئ والغايات الجوهرية من التنوع والتعدد وليس على هوية بعينها أو لغة بعينها، يتوخى في المقابل ترك تدبير التنوع والتعدد لمعطيات قائمة وواقعية مثل التقسيم الجهوي والمؤهلات الإنسانية والاقتصادية والثقافية... وتبيان التداول حوله في إطار ديمقراطية تداولية"(١٥).

وتدخل الفئات الضعيفة في مجال القانون والقضاء ودراسات علم اللغة الجنائي، حيث "إن التعامل مع الفئات الضعيفة والمهمشة موضوع حيوي في العالم الغربي من عدة زوايا و مناظير فلسفية وسياسية منها: حقوق الإنسان، والنظريات الناقدة، ولو نظرنا إلى العمالة لدينا لوجدنا أنها فئات ضعيفة؛ لأنه يجتمع فيها الضعف والتهميش وكذلك مسائل الترجمة (اللغة).

وهذا الموضوع على أهميته وكونه من مقتضى العدل الذي يأمرنا به ديننا الحنيف وقيمنا العربية الأصيلة مهمل لدينا بشكل كبير، بل ربما يدخل في تنبيه القرآن الكريم إلى وجود فئات ضعيفة في قول الحق سبحانه: «وهو في الخصام غير مبين»، فأعتقد أن وزارات العمل والعدل لدينا في حاجة ماسة إلى إعطاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام.

وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers)

أن هناك أدلة قوية تشير إلى أن الجماعات الإثنية الثقافية التي تختلف عن تلك الجماعات المسيطرة تعاني في مواقف القضاء والقانون من تبعات ضعفها... فهناك تقاليد (لغوية) و(اجتماعية) قد تختلف ما بين المتهم أو الشاهد وتقاليد المحكمة عموما .

وتأكيدا لهذا الأمر ناقش جون جيبونز... أثناء حديثه عن الترجمة بنوعيها التحريرية والشفهية في المجالات القانونية والقضائية موضوع الظلم الذي من المرجح أن يقع على من هو غير متمكن

---

(١٤) المسألة اللغوية في المغرب العربي، حسنية هنية، عيسى قبقوب، مجلة عالم التربية، العدد ٢٦، (٢٠١٦م)، ٢٤٦- ٢٦٠، ص ٢٤٩.

(١٥) حكامة التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الإدارية والثقافية، سعيد بنيس، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد ٢٠، (٢٠١٦م)، ٢٠٤- ٢٢٢، ص ٢٠٩.

من اللغة التي تُتداول بها الإجراءات القضائية والقانونية إذا لم يتوفر مترجم إما شفهي (فوري) أو تحريري، أو كان هناك مترجم لكن الترجمة غير دقيقة وغير أمينة"[١٦] .

وذكرت أولسون وليشبنزور أن : " في السنوات الأخيرة، حاولت الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم إجراء تعديلات لتلبية احتياجات مختلف قطاعات المجتمع، وتعزيز قدرتها على المشاركة الكاملة في الإجراءات القانونية وبالتالي تحقيق العدالة في النظام القانوني، يتم التعرف على الأشخاص على أنهم ضعفاء عندما يتأثر أداؤهم في الكلام سلبًا بحالة الخطاب المجهدة التي يمرون بها، مثل استجوابهم من قبل الشرطة أو مواجهة استجواب عدائي في المحكمة.

وقد تم توسيع هذه الفئة من الشهود لتشمل الأشخاص الذين يحتمل أن يشعروا بالخوف أو الكرب نتيجة لقضايا اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو عرقية أو محلية، هؤلاء الأشخاص محرومون بشكل خاص في العملية القانونية لدرجة أنه يمكن أن تعرض شهاداتهم للخطر بشكل خطير، حيث تتطلب حالة الخطاب منهم تفسير المعلومات المعروضة عليهم واتخاذ قرارات بناءً على فهمهم لتلك المعلومات.

وتشمل الفئات الاجتماعية المعترف بها قانونًا في إنجلترا وويلز على أنها ضعيفة الأطفال (أقل من ١٨ عامًا) ؛ المعوقون عقليا بمن فيهم أولئك الذين يعانون من اضطراب عقلي (على النحو المحدد في قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٣) ؛ المعوقون جسديا؛ في حين يمكن اعتبار ضحايا الاغتصاب لاتخاذ تدابير خاصة كشهود "مرعوبين"، وكذلك شهود جرائم السلاح أو السكين، الجرائم ذات الدوافع العنصرية وتكرار الإيذاء ؛ عائلات ضحايا القتل ؛ والشهود الذين يهملون أنفسهم / يؤذون أنفسهم، أو كبار السن ، أو الضعفاء[١٧]".

١ . الأطفال :

إن استجواب الأطفال بشكل خاص يتطلب مهارة عالية، لدى الشخص المستجوب لكي يجيب الأطفال على الأسئلة "امتلاك معرفة اجتماعية، ثقافية حول تسلسل الأسئلة والأجوبة، ويحتاج أيضاً إلى وضع افتراضات حول نوايا ومعتقدات محاوريه ومستواهم العلمي"(كريمر –سادليك، ٢٠٠٤: ١٩٠)، ولذلك فإن استجواب الأطفال أو الأشخاص اللذين لديهم صعوبات في التواصل فيه تحد كبير[١٨].

---

(١٦) اللسانيات الجنائية، تعريفها، مجالاتها، تطبيقاتها، ص ٧٩– ٨٠.

(١٧) Olsson, John and June Luchjenbroers. ٢٠١٤. Forensic linguistics. London ; New York, Bloomsbury. ٣rd edition. P : ٢٧٠.

(١٨) ينظر : مالكوم كولتاردو ، اليسون ، دايفيد رايت ، ترجمة القرشي ، مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، ص ٩٣ .

وذكر (إيديس) أن الطفل وظروفه المحيطة به نفسية واجتماعية تُلزم أن يعامل معاملة خاصة وأن المحاكم في عدد من البلدان أيقنت بضعف الشهود من الأطفال و أن بعض الولايات القضائية يُسمح فيها للأطفال الشهود بالإدلاء بشهادتهم في دائرة تلفزيونية مغلقة، من أجل التخفيف من صدمة التواجد وجهًا لوجه في المحكمة مع المشتبه به الذي يشهدون ضده، ومع ذلك، غالبًا ما يُطلب من الأطفال الحضور في المحكمة لاستجواب الشهود، وفي بعض الأحيان يتم تزويدهم ببعض الدعم عن طريق حاجز بين الطفل والمتهم(١٩).

٢ . المعاقون أو ذوو الاحتياجات الخاصة:

ينتمي الأشخاص ذوو الإعاقة إلى شريحة كبيرة أخرى من المجتمع قد تعيق صعوبات أداءهم في المحكمة، والذي قد تتاح لهم "تدابير خاصة"، بالنسبة للمحاكم، تشمل القضايا التي سيتم التعامل معها تحسين الوعي بصعوبات التعلم، وتحسين طرق تحديد المجرمين الذين يعانون من صعوبات التعلم، و محاولاتهم لتلبية احتياجات هذه المجموعة (٢٠).

وكما تدخل هذه الفئات الضعيفة فكذلك يدخل الناس المهنيون ذو السلطة والخبراء في مجال القانون والقضاء ودراسات اللغة، حيث إن الإجراءات القانونية في جميع أنحاء العالم تمس "شريحة عريضة من الناس، وهم الذين أطلق عليهم (إيقر ومير) مسمى "خبراء" و"غير خبراء".

هؤلاء الناس يمكن أن يكونوا أفرادًا ضمن مجموعة واسعة من المهن تشمل المحامين وكتاب المحكمة ومستقبلي المكالمات في خدمات الطوارئ والقضاة والقائمين بالصياغة التشريعية وضباط الشرطة وضباط السجون وضباط المراقبة (لمراقبة سلوك المدانين بعد إخلاء السبيل المشروط أو في حالة الحكم مع وقف التنفيذ) والمحامين الموثقين (هم نوع من المحامين في المملكة المتحدة مختصين بتوثيق المبيعات العقارية كما يمكنهم المرافعة في المحاكم الصغرى أو الابتدائية) وكتاب المنشورات والإشعارات القانونية، كما يمكن أن يكون هؤلاء الناس أفراد من عامة الشعب الذين قد يحتكون بأصحاب هذه المهن في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية"(٢١).

قد يحدث ذلك عندما يبلغون عن وقوع جريمة أو يقدمون إفادات شهود لاستخدامها فيما بعد في الإجراءات القانونية أو يصبحون مشتبها بهم أو متهمين بارتكاب جريمة ما.

---

(١٩) Diana Eades , Chapter Language and disadvantage before the law ,Dimensions of Forensic Linguistics , Edited by, John Gibbons University of Western Sydney ,.

(٢٠) Diana Eades , Chapter Language and disadvantage before the law , Dimensions of Forensic Linguistics, Edited by, John Gibbons University of Western Sydney , M. Teresa Turell_Universitat Pompeu Fabra, Barcelona

(٢١) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١١.

"كذلك اللغويون وغيرهم من المهنيين المؤهلين قد يستدعون أحيانا لتقديم رأي خبير في قضايا قانونية وبالتالي هم يحتلون مرتبة وسطى ما بين أصحاب المهن القانونية والناس العاديين كأشخاص خبراء في العملية القضائية، هذا المزيج فئة المهنيين و الناس البسطاء يفضي إلى تفاعل متعدد الطبقات عند التقاء العالم القانوني وعالم الناس البسطاء"(٢٢).

ومن الموضوعات التي يظهر فيها البعد التطبيقي والقضايا التي يتعامل معها عالم اللسانيات الجنائية موضوع الاختلافات الثقافية وعلاقتها بقواعد التفاعل، حيث إن "إحدى مشكلات التفاعل بين شخصين أحدهما ناطق أصلي للغة والأخر غير ذلك هو أن الشخص الأول سيفترض بأن الطرف الآخر يجيد استخدام قواعد اللغة مثله تماما، وبالتالي قد يحتاج علماء اللغة أن يشرحوا للمحكمة أساس التفسيرات الخاطئة التي من المحتمل أن تنجم عن ذلك .

وتشير إيديس إلى أن هناك بعض المشاكل التي تواجه الشهود من السكان الأصليين لقارة أستراليا في المحاكم الناطقة باللغة الإنجليزية، أولى هذه المشاكل هو الصمت الذي يسبق الإجابة على السؤال حيث إن له دلالتين مختلفتين تماما لدى الطرفين، تقول إديس بأن السكان الأصليين عادة ما يصمتون قليلا قبل الإجابة على السؤال من أجل الإشارة إلى أنهم يعطونه اعتبارًا ووزنًا مناسبة، إلا أن هذا الصمت بالنسبة للمجتمع الناطق باللغة الإنجليزية، خاصة بعد سؤال في المحكمة، يثير الشكوك حول مصداقية الإجابة"(٢٣)، إذا كانت بنحو: "لا أعرف"، أو "لا يمكنني التذكر ".

وفي نهاية الأمر آثر قضاة محكمة الاستئناف القول بأن هذه الملاحظات اللغوية تلقي بدرجة كبيرة من الشك على صحة بيئة الشرطة.

ونتيجة لذلك، فقد ارتأوا بأنه لا يمكن استخدام ذلك الاعتراف كدليل، وأنه بدونه تعد الإدانة مبنية على أساس غير سليم .

فإذا كان للغة هذه الأهمية بوصفها فرعًا عن حقوق الإنسان العامة، فمن الطبيعي أن نجد لها صدى صريحًا أو مباشرًا في مضمون اللسانيات الجنائية، وخاصة من حيث التعبير بها عن التحيز والعنصرية والتمييز وعدم المساواة... إلخ من شكول الجنايات اللغوية التي يساء فيها الاستخدام السلطوي للغة.

****

(٢٢) مقدمة علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١١.

(٢٣) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٤.

المبحث الثاني: اللسانيات الجنائية والتحيز اللغوي :

والتحيز اللغوي هو ميل وانحياز مبني على اللغة الرسمية/ الوطنية لجماعات بعينها، ومن ذلك ما تقوم به الدول من اختبارات الهجرة، حيث تجرى على من يطلب اللجوء منهم إلى دولة ما، وتقوم الدولة بتسجيل بعض محادثاتهم وعباراتهم، ثم إرسالها لتحليل خصائصها النحوية والتركيبية والدلالية، وعلى أساسها تحديد الأصل الجغرافي لهؤلاء اللاجئين(٢٤).

كما أنه يعتمد على مجال اللسانيات الجنائية في أمر تحليل اللغة لتحديد المنشأ والأصل(لادو)،(Language Analysis for Determination of Origin LADO:) وأمر الجواز اللغوي .

فقد أشار العصيمي "إلى أن اللسانيات التطبيقية أصبحت تدرس مشاكل اللاجئين والمهاجرين اللغوية ومناطق الصراعات، وأصبحت بحكم بحثها في مشاكل الحياة اليومية المتعلقة باللغة تخوض في مشاكل الأزمات والكوارث اللغوية، ومن المجالات التي تهتم بها اللسانيات التطبيقية ممثلة باللسانيات الجنائية ما يسمى اختصارا (لادو) (Language Analysis for LADO: Determination of Origin) الذي أفاد بيتر باتريك (Peter L. Patrick،) بأنه ظهر في التسعينيات من القرن الماضي نظرا لحاجة المكاتب الإسكندنافية المهتمة والمختصة باللاجئين إلى تحديد هويات اللاجئين و أصولهم وجنسياتهم، وهو كما ذكر ميدان تطبيقي صرف.

وبهذا يواصل بيتر باتريك – فهم خلاف المجالات المعرفية الأخرى في اللسانيات التطبيقية مثل الاكتساب والتعلم واختبارات اللغة وغيرها التي نشأت في الحقول الأكاديمية نشأة تطبيقية مهنية صرفة.

فالدول التي تهتم باللاجئين والمهاجرين وضحايا الصراعات والنزاعات أو على تماس مباشر معها لا تستغني عن مثل هذه المعارف اللسانية"(٢٥).

كما أنها تعتمد على تحليل اللغة لتحديد الأصل باعتبار هذه الآلية "واحدة من أحدث المجالات التي يطلب فيها رأي الخبراء اللغويين هي تحليل اللغة لمعرفة الأصل– أي اختبار لغة الأشخاص الذين يطلبون اللجوء السياسي للمساعدة في عملية تحديد جنسياتهم.

وتواجه العديد من الدول مشكلة كبيرة في العصر الحالي تتعلق بالأشخاص الذين يتقدمون بطلب الحصول على اللجوء السياسي ويزعمون زورًا أنهم مواطنون في دول تشهد أوضاعا سياسية

---

(٢٤) LANGUAGE TESTS FOR CITIZENSHIP, immigration, and asylum, elana shohamy– tim mcnamara, pp: ٩٠.

(٢٥) صالح العصيمي ، اللسانيات الجنائية، تعريفها، مجالاتها، تطبيقاتها، ص ٨٤.

معينة مما يمنحهم الحق في الحصول على اللجوء بموجب اتفاقية جنيف (عام ١٩٠١)، لهذا اختارت العديد من البلدان إجراء اختبار اللغة كجزء من عملية التحقق من أهلية طالب اللجوء، ولكن علماء اللغة في العديد من البلدان قد شككوا في موثوقية الإجراءات الحالية والكفاءة المهنية للعديد من الذين يقومون بهذه الاختبارات"[٢٦].

وهذا لا يعني أن هذا الأمر فعال في تحديد أمر صحة اللجوء من عدمه، خاصة وأنه "قد تم توجيه الكثير من الانتقادات ضد دائرة الهجرة السويدية، التي فرضت العمل إلى شركتين خاصتين هما: شركة "إكفيتور" (Eqvator) وشركة "إسبيريكب" (Sprakab) واللتين قامتا أيضا بأعمال لصالح الحكومة الأسترالية والعديد من الحكومات الأوروبية، حيث قامت تلك الشركة بإجراء حوالي ٤٥٠٠٠ حالة تقييم خلال ١٥ عاما ولا يزال هذا العدد في ارتفاع، لا توجد معلومات عن مؤهلات وهويات المقيمين في هذه الشركات، لكن إديس وآخرين قاموا بدراسة التقييمات التي أجرتها شركة إكفيتور لبعض طالبي اللجوء الأفغان في أستراليا، وخلصوا إلى أن هؤلاء الموظفين يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لبناء تقييم مستنير، لأنه على ما يبدو كانت مؤهلاتهم الرئيسية القدرة على التحدث باللغة فقط وليس لديهم أي تدريب في (علم اللغة الاجتماعي) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يعتبر التحليل اللغوي طريقة فعالة لتحديد جنسية الشخص إذا ما قام به شخص مدرب ومؤهل في علم اللغة؟"[٢٧]

ومن هنا تأتي أهمية عالم اللسانيات الجنائية في تحديد أمر الهجرة واللجوء والاعتماد على الأصول اللغوية في عملية التحليل.

و"يزعم سنجلر (٢٠٠٤) أنه من الممكن إجراء تحليل لغوي يعتمد عليه في بعض الحالات على الأقل... مع إعادة صياغة مفهوم "الجنسية" إلى بلد التنشئة الاجتماعية، ويدعمه في هذا ماريز (٢٠٠٤) فيؤكد كلاهما على أن هذا ممكن فقط عندما تكون هناك معرفة كافية بعلم اللغة الاجتماعي وباللهجات في بلد التنشئة الاجتماعية، لكنهما يحذران من أن مثل هذه المعلومات اللغوية قد لا تكون متوفرة في بعض البلدان.

لهذا السبب انتقد سنجلر (٢٠٠٤) تقييم شركة إكفيتور لطالبي اللجوء الأفغان، حيث ادعي العاملون في هذه الشركة بأنهم قادرون على تمييز متحدثي اللغة الهزارية الذين جاءوا من أفغانستان

(٢٦) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٧.

(٢٧) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٨.

من أؤلئك الذين جاءوا من باكستان، في حين أن الدراسات اللغوية التي أجريت على منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان قليلة جدا كما يشير لذلك إديس وآخرون"[٢٨]

فليس الأمر إذا مجرد المعرفة لبعض الأمور اللغوية الهامشية دون الرجوع إلى دراسات علم اللغة الاجتماعي وغيره من العلوم المعينة على تحديد دقة الأصل اللغوي والمنشأ والتي تتوقف معرفتها على عالم اللغة الجنائي.

وليس في مثل هذه القضايا فحسب، ولكن من حيث اعتبار اللغة هي الداعم لتعزيز الهوية والثبات على القيم والموروثات، إلى جانب أن "الانخراط في زمن الحداثة، بكل ما يرتبط بها من قيم العلم والمعرفة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، رهين استيعاب مجتمعاتنا بهذه الأسس، خاصة في الظرفية التاريخية الراهنة التي تتسم بالاختلال وضعف التوازن، كما تبقي عملية الانتقال والتحول إلى مجتمع التقدم والتنمية والحداثة المتفاعلة مع سياقها الكوني الجديد من هذا المنطلق، يمكن اعتبار اللغة من أهم مقومات الذات وأهمها على الإطلاق؛ بل تعد الدعامة المركزية في تراث الأمم"[٢٩]

كما يمكن القول بأن التحيز اللغوي هو مفهوم أخص من التمييز العنصري، حيث إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتبر اللغة من بين محددات الهوية في المادة الثانية منه التي تقر أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق المذكورة في الإعلان، ولا يحق التمييز بين أي نوع من الأنواع، وبخاصة التمييز العنصري الذي يبنى على اختلاف العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الاختلاف في الرأي، أو الأصل والوضع الاجتماعي والوطني، أو الاختلاف في المتلكات المادية، أو أصل المولد أو النشأة توجهًا عالميًا مناهضًا لجهود القومية التي تتكئ على اللغة والتي تعزز موجة التحرر آنذاك"[٣٠] .

وبإمكان عالم اللغة الجنائي الكشف عن التمييز وحصره من خلال التعرف على لهجات التحيز ومصادرتها والتنديد بها، وذلك من خلال محاولة الربط بين مفردات التحيز والتمييز وبين الصيغ القانونية التي تتولى مصادرتها، خاصة وأنه لازالت هناك هوة بين القانون واللغة، حيث إن لغة القانون/ النص القانوني هي مجال "يقع في المنطقة الرمادية بين القانون واللغة؛ إذ قد يعتقد المعنيون بالقانون أن هذا الموضوع يخرج عن دائرة اهتمامهم، وربما أحيانًا، عن دائرة قدرتهم

(٢٨) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٨.

(٢٩) الحقوق اللغوية وجدلية الهوية والتعدد الثقافي: رؤية تربوية حضارية، حسن علوض، مجلة عالم التربية، العدد ٢٦، (٢٠١٦م)، ١٢٨- ١٤١، ص ١٢٩.

(٣٠) الحقوق اللغوية: بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، يوسف زدام، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ١١، (٢٠١٨م)، ٨٩- ١٠٥، ص ٩٢.

وخلفيتهم، في حين يعتقد المعنيون باللغة أنهم غير مؤهلين لبحث هذا الموضوع الذي يتطلب في المقام الأول معرفة القانون، ونتيجة لاعتقاد كل جانب بأن الآخر هو المعني بأمر تدريس اللغة القانونية، فقد نشأت فجوة لا تجد من يملأها"[٣١]

كما أن القانون مرتبط "ارتباطًا وثيقًا بالحدود الجغرافية والدينية واللغوية، وهذا سبب آخر وراء تميز اللغة القانونية وتمايزها كذلك وبالانتقال من بلد إلى آخر، ننتقل من نظام قانوني وقضائي، إن لم يكونا مختلفين تمامًا، فهما مختلفان إلى حد بعيد.

وقد يعتمد البلد الواحد نظامين قانونيين مختلفين، فكيف يمكن توحيد المعنى بين هذه الأنظمة المختلفة التي قد لا تتألف من الحقائق نفسها"[٣٢]

والتحيز اللغوي جريمة لغوية وجنائية/ قانونية في آن واحد، إذ أن "الجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في كل عمل أو تصرف مخالف لأمر أو نهي فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي"[٣٣]

والتحيز اللغوي والتمييز العنصري بوصفهما ظواهر اجتماعية يؤديان إلى انحراف سلوك الإنسان عن الجماعة، كما أنهما يباشرا في وسط اجتماعي، وأيضًا بإمكانهما أن يخلقا مجرمًا بسبب اضطراب الشخصية الذي يحدث له، حيث إن الدراسات النفسية أكدت "على ارتباط ارتكاب الجرائم باضطراب شخصية الشخص الذي بات مجرمًا، وهذا ما يجعله في حالة صراع دائم مع المجتمع بسبب عدة دوافع ناجمة عن الحساسية البالغة والارتياب والرهاب وفقدان الثقة بالآخرين، والميل للوم غير المبرر، أو انعدام الرغبة في العلاقات والولاء والانتماء للأفراد أو للجماعات أو لقيم المجتمع، أو سوء عملية تنشئته الاجتماعية .

---

(٣١) اللغة القانونية في الأقطار العربية ووجوب تصفيتها وتوحيده، عدنان الخطيب، مجلة الرسالة، السنة ١٥، العدد ٥٨٧،(شوال ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م)، ص ٨٩٣- ٨٩٥.

(٣٢) حكمت المحكمة، كلود وهبة، مجلة المترجم، العدد ١٦، (ديسمبر ٢٠٠٧م)، ص ٣٩.

(٣٣) الجريمة والمسألة السوسيوثقافية والقانونية، نجيب بو ماين، رسالة دكتوراه، شعبة علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، (٢٠٠٨م)، ص ٩٨.

ويكون اضطراب شخصية المجرم كذلك بسبب ضعف الضمير، والسلوك العدواني العنيف مع عدم الشعور بالذنب وعدم تحمل المسؤولية، مع الأنانية وتجاهل حاجات ومشاعر الآخرين وتكرار انتهاك حقوقهم"(٣٤)

وليس ذلك فحسب بل إن عالم اللغة الجنائي في العالم العربي يمكنه أن يؤكد مسألة احترام الإسلام لحقوق الإنسان بصورة عامة، فهو كفيل بتوضيح وبيان نصوص الدين التي تقر أن" كل ابن ادم حرام لحمه ودمه، وكل ما يبرز معالم الإنسانية فيه فلا يعتدى عليه بغير حق ولا يعذب ولا يمثل به، ولا يعرض لهوان يتنافى وكرامة الإنسان، سواء أكان ذلك في زمن السلم أم في زمن الحرب، فلا يؤخذ الخصم في الحرب على غرة، ولا ينكل به بل ويعامل الأسير معاملة كريمة، البشرً أسرة واحدة جميعا، جمعت بينهم العبودية الله، والبنوة لآدم، وجميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الجنس، أو المعتقد الديني، أو الانتماء السياسي، أو الوضع الاجتماعي، وإن العقيدة الصحيحة هي الضمان لنمو هذه الكرامة عن طريق تكامل الإنسان، هذا نص المادة الأولى من الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان"(٣٥)

وقضايا التحيز من الجنايات التي تحتاج إلى لساني جنائي محنك؛ ليساعد القاضي في قضايا الفبركة القولية أو النصية والتقول، حيث إنه "من القضاة من يصل بحسن بديهته وسلامة تفكيره إلى الرأي الصحيح، ولكنه بسبب ضعف قدراته الفنية يعجز عن أن يحسن عرض رأيه بالشكل المؤثر المقنع"(٣٦)

ويلقى هذا الأمر على عاتق عالم اللغة الجنائي؛ ليستخدم فيه فنياته في الكشف عن ذلك، من حيث تحليل الأقوال والوقوف على صحة نسبتها إلى اصحابها من خلال الاعتماد على السياقات اللغوية وغير اللغوية.

ومن هنا ظهرت سيطرات اللغات الأخرى على اللغة الأم في البلد الواحد، دون اكتراث من الأفراد على ذلك، رغم أن هذا مساس بالهوية وعنصرية وإبادة.

****

(٣٤) تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي (نظريتي التفسير النفسي- والتفسير النفسي الاجتماعي)، الحسين عمروش، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد ٩، العدد ٢، (سنة ٢٠٢١م)، ١٨٢- ١٩٥، ص ١٨٧- ١٨٨.

(٣٥) حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن والسنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٤، ج ١،(يوليو ٢٠١٥م)، ٤٧١- ٥٢٠، ص ٤٩٢.

(٣٦) قضاة ومحامون، بيرو كالمندري، ترجمة: حسن العروس،(دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٢م)، ص ١٢٣.

المبحث الثالث: اللسانيات الجنائية والتمييز العنصري:

العنصرية في جوهرها استعباد قولي أو فعلي، وقد تكون اللغة أحد أهم أسباب النظر إلى الإنسان نظرة دونية، حيث "عرفت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز وفقًا للمادة الأولى منه : "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الجنس أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الرأي أو القومية أو الطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو الملكية أو المولد أو اللون أو أي سبب آخر من شأنه إضعاف أو منع التمتع على قدم المساواة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال من مجالات الحياة العامة"[٣٧] .

وقضايا التمييز العنصري خاصة كانت سببًا في تحريك أمم وانبعاثها من سباتها، لما لها من تأثير على النفس وسلب الإنسان مساواته التي جبل عليها إلى الاستعباد والتمييز، خاصة وأن دواعي العنصرية قد تكون إلى حد بعيد خارجة عن إرادة الشخص وتصرفه البشري، وذلك وفق "النظرية أو الفكرة القائلة إنها كعلاقة سببية بين الصفات الجسدية الموروثة وبين صفات معينة متعلقة بالشخصية، أوالعقل أو الثقافة، ويضاف إلى ذلك أن بعض الأعراق متفوقة على أعراق أخرى بصورة وراثية.

إن تعبير العنصرية، ليس مرتبطاً بالضرورة بالتفريعات البيولوجية أو الانثروبولوجية للعرق، الذي هو تقسيم فرعي، وغالباً مايجري سحب الأفكار العنصرية بلا تمييز على مجموعات غير بيولوجية وغير عرقية مثل الطوائف الدينية"[٣٨] .

والمواثيق الصادرة عن المعنيين بقضايا حقوق الإنسان في هذا الشأن خاصة كثيرة، رغم أن الأمر مرده إلى قناعات البشر في ذلك، إذ "أن كثرة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بمجال التمييز العنصري إن دلت على شيء فإنما تدل على عمق الظاهرة، وإشكاليتها الكبيرة.

وليس بكثرة القوانين ولا المواثيق تحفظ حقوق الناس في حياة كريمة بلا تمييز أو عنصرية، وإنما أولاً بتغيير قناعة البشر والدول العنصرية بالآثار السلبية لقناعاتهم تجاه غيرهم، فما السلوك إلا

---

(٣٧) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٥م، المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩م، ص٣٣.

(٣٨) موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسط، بيروت، د. ط، ١٩٨٤م)، ٤/ ٤٣٥.

نتاج قناعة؛ فإن استطعت تغيير القناعة تستطيع تغيير السلوك ببساطة، دون الحاجة إلى كثيرة تشريعات"[٣٩].

وعالم اللغة الجنائي بإمكانه أن يحمل مهمة تغيير قناعات الأفراد تجاه ذلك، والنظرة إلى الأقليات اللغوية من خلال إعلاء شأن لغاتهم، فكثيرًا ما نجد عناصر لغوية ونخبة مثقفة يدافعون عن لغة من اللغات بصورة الحقوقي النشط الذي يدافع عن حق جماعة في اللغة، وهذه المهمة تتناسب مع عالم اللسانيات الجنائية لأنه يجمع بين المعرفتين؛ اللغة والقانون، فيكون بذلك أقدر الناس على التعامل مع المطالب والحقوق اللغوية، وداعمًا لكرامة الأفراد في لغتهم، مما يدعو إلى المساواة بصورة صريحة، إذ "أن الكرامة والحرية... خادمين للمساواة وعدم التمييز؛ فيكون أعضاء الأقليات اللغوية مواطنين بذات المستوى مع أعضاء الأغلبية يتمتعون بحقوقهم الأساسية وغير الأساسية...، ولهم الحق في النفاذ إلى الخدمات العامة والمشاركة في تسيير الشأن العام.

ويضع عدم التمييز بسبب اللغة المؤسسات في وضع فعالية، سواء من حيث التمثيل أو من حيث تقديم الخدمات العامة... إن اللغة ليست كلام، اللغة هوية، ومن حقوق الإنسان العمل على الحفاظ على لغته من أجل الحفاظ على هويته"[٤٠]

ولعل هذا ما تقوم به مؤسسات عديدة عالمية ومحلية مثل "الأونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة مقرها باريس وأنشئت (١٣٦٦هـ-١٩٤٦م)من أهدافها مكافحة التمييز العنصري ونشر المثل العليا عن طريق التربية والثقافة وتعميم العلم"[٤١] .

ويدخل في عموم دراسة اللسانيات الجنائية استراتيجيات الإرهاب اللغوي "والتي من خلالها تحاول الجهة المهيمنة على الخطاب إثارة الخوف والهلع في المتلقين من ناحية أو الانتقاص من كياناتهم المعتبرة بالعنصرية من ناحية أخرى، وما يمكن أن يؤثر ذلك على تحويلات في الخطاب السياسي أو الاجتماعي... إضافة إلى توظيف الرمز اللغوي للتلاعب بإدراك الجماهير"[٤٢].

ويذكر اللتيني أن من أشكال الإرهاب اللغوي ما يؤدي إلى التمييز العنصري وذلك في ممارسات بعض الحكومات أو مؤسسات الإعلام المتلفزة أو المطبوعة ضد الوافدين أيا كان عرقهم، والتي

---

(٣٩) التمييز العنصري وأحكامه في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، د. محمد ممدوح شحاتة خليل، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الرابع، ٨١١- ٨٤٩، ص ٨١١.

(٤٠) الحقوق اللغوية، بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، ص ٩٥.

(٤١) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، ١/ ١٤٢.

(٤٢) استراتيجيات الإرهاب اللغوي، د. يحيى بن أحمد عبد الله اللتيني، العدد الرابع والعشرون، (يناير ٢٠٢١م)، ٣٠٥- ٣٣١، ص ٣٠٥.

تكون في صورة تحذير منهم ومن التعامل معهم ولكنه ينصبغ بهذه الصفة الإرهابية اللغوية لأنه يرسم منهم منبوذين في المجتمع يجب أن يتعامل معهم بحذر كما ينسب إليهم كثيرا من الجرائم والتخريب وزعزعة ثوابت المجتمع مستخدمين استراتيجيات كالتعميم أو إنقاص المعرفة.

وغالبا ما تستخدم في تلك الوسائل إستراتيجيات الإشاريات (نحن وهم)، وهو ما حدث في خطاب ماكرون بعد قتل وذبح المدرس صمويل باتي على يد شاب شيشاني الأصول بسبب عرضه لرسم كاريكاتيري للنبي محمد –صلى الله عليه وسلم–، حيث قال الرئيس الفرنسي ماكرون "إن الخوف سينتقل إلى الجانب الآخر" والمقصود بالآخر الإسلاميين(٤٣).

وإدراك القاضي والحقوقي لدور اللغة، ومدى مساهمتها في حل بعض الإشكالات، يسهل عليه العديد من الأمور التي تتوافق مع طبيعتها، كما أن علوم اللغة بصفة عامة– والجنائية بصفة خاصة– "من العلوم الأساسية اللازمة لنجاح القاضي إذ إنها تمكنه من فهم أسرار المشاكل الإنسانية عند إبلاغه على لغة الخصوم بكيفية مدققة مع فهم أسرار كل لفظ عند نقاشهم أمامه وفي تقاريرهم وفي مرافعاتهم حين يحرر لهم أحكاما مثالية بكيفية تظهره في مستوى الكاتب الاجتماعي والفيلسوف الحكيم الذي يصور المشاكل الاجتماعية في حكمه في أجلى مظهر وفي أحسن صورة"(٤٤)

ومن هنا نجد حلقة الوصل بين اللغة والقانون حيث يتلاقون في هذا المحور، "ودور اللساني الجنائي تمييز اللغة لدى هذه المجموعات ودراستها وتحليلها... فاللسانيات الجنائية تدرس لغة المتطرفين لتحديد مواصفاتها وخصائصها واستنتاج تقاليد اللغة المستخدمة لديهم بوصفها لغة جماعة مهنية"(٤٥) .

ومن ذلك أيضًا تلك المحاولات العديدة للافتراء على الإسلام ووسمه بالعنصرية، ومحاولتهم في ذلك من خلال الاتكاء على نصوص اللغة، فـ"لقد كثر في هذه الأيام التحدث عن القومية العربية التي تعتبر دعوة عنصرية، ولكن دين الإسلام يحرم هذا التمييز العنصري، فالنبي صلى الله عليه وسلم غضب غضبا شديدا على أبي ذر عندما قال لبلال: يا بن السوداء، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم (إنك امرؤ فيك جاهلية) وهذا يدل على عظمة هذا الدين وعدله وسماحته"(٤٦).

---

(٤٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٣١٨، ٣١٩ .

(٤٤) رسالة القاضي، أحمد بلخيرية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، د. ت، ص ٦٢.

(٤٥) اللسانيات الجنائية، تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص ١٠٧.

(٤٦) دروس الشيخ عائض القرني، عائض بن عبد الله القرني، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الدرس ٢١٦، ص١. الرابط الإلكتروني: http://www.islamweb.net

إن هذه الكلمة تحمل نظرة دونية لأصحاب البشرة السوداء، وتعلي من قيمة أصحاب البشرة البيضاء، مما يوقع الأذى النفسي للمخاطبين، وعى إثره تولد الأحقاد والاضطرابات النفسية، وهذا ظهر جليًا في المجتمع الغربي، وما أدت إليه مثل هذه النظرة العنصرية من انتفاضة حقوقية بسبب هذه النظرة الدونية، فمن مهام عالم اللغة الجنائي تحليل هذه النصوص بغية بيان قصديتها والكشف عن مضمونها الوسطي، ولقد قام العديد من علماء الغرب بهذه المهمة وكانوا أكثر إنصافًا من غيرهم.

فالعنصرية قد تكون دينية أو لغوية... أو غير ذلك، المهم أنه تعامل هامشي واضدهاد لجماعة لغوية أو دينية أو عرقية، وعلى هذا قد يكون السبب المباشر إلى تفشي السلوكيات الإرهابية، هي تلك الكلمات التي تمرر داخل الخطاب المتطرف، والتي على عالم اللغة الجنائي التعامل معها وتجريمها بعد التأكد من قصديتها، خاصة وأن الإرهاب يعتبر صورة دعائية ساخطة، وهو في ذلك سلاح ذو حدين، حيث يتأثر كل من الضحية والجماهير المخاطبة بآثاره، إلا أن آثاره على الجمهور أشد وقعًا؛ لأن غرضه الأساسي تأثيري ودعائي(٤٧).

كما يعتبر خطاب الكراهية من أشكال التمييز العنصري التي يتدخل فيها علم اللغة الجنائي بشكل جوهري، فكل كلمات العنصرية والتحريض والتقليل والتقول... إلخ تعتبر خصال كراهية لما يترتب عليها من نتائج، وعلى هذا الأساس تحتاج إلى تدخل عالم اللغة الجنائي بوصفه باحث في اللغة والجريمة، وهما طرفا هذا الخطاب.

وخطاب الكراهية هو خطاب لساني ينبثق عن التمييز العنصري، حيث إن "الحديث عن التّمييز العنصريّ والإشارة إلى الفئويّة في الأعراق والإثنيّات، هي مفاهيم عادة ما تستخدم من قبل علماء الأنثروبولوجيا في السّياقات الاستعماريّة، وفي هذا الإطار، يتحوّل تعريف خطاب الكراهية إلى سلوك عنصريّ من خلال اجتهادات تسعى لتأطير لغويّ لهذا المفهوم باستخدام مفاهيم أخرى ذات بعد تحريضيّ هرميّ تقسيميّ للهويّة الإنسانيّة والبيولوجيّة. بالإضافة إلى توسّل مصطلحات غامضة في ذاتها مثل "الأصل" و"ألوان البشرة" كالأبيض والأسود؛ وهذه الألوان ما هي إلّا ثنائيّة

---

(٤٧) organized disorder : terrorism, politics, and society,in ray c. Rist (Ed) the democratic imagination. Dialogite on the work of Irving Louis Horowitz, Crenshaw, marth, New Jersey, transaction publishers.

مبسّطة لاختصار خصائص الأشخاص البيولوجيّة الّتي هي أوسع وأشدّ تعقيدًا من مجرّد لونين"(٤٨).

إن خطاب الكراهية والعنصرية من موجبات الحد والتعزير في الإسلام، وما ذلك إلا من مبلغ عناية الإسلام بوقع مثل هذه الخطابات، إذ قيل إنه: "يجب الحد بالتعريض بالقذف ولا فرق بين القذف الصريح والقذف بالتعريض من حيث ترتب الحكم، إن علم بالقرائن وفهم المراد بالتعريض، ويستثنى من ذلك الأب، وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك والإمام أحمد في رواية عنه، يقول الخرشي: "اعلم أن التعريض المفهم لأحد الأمور الثلاثة المتقدمة، وهي: الزنا واللواط، ونفي النسب عن الأب، أو الجد كالتصريح بذلك، فإذا قال له: ما أنا بزان فكأنه قال له: يازاني، أو قال: أما أنا فلست بلائط، فكأنه قال له: يا لائط، وقال له: أما أنا فأبي معروف، فكأنه قال له: أبوك ليس بمعروف، فيترتب على قول ذلك وجوب الحد"(٤٩).

إن الرمي باللواط أو نفي النسب أو الزنا... كل ذلك في حد ذاته تمييز لفرده بتفرده بفعل قبيح وإلحاقه به، ولذلك فإن هذا يوجب عليه الحد لإتيانه منكرًا، ولمساسه بمن أمامه لفظًا.

ومن هنا فإن خطاب الكراهية الدينية "يطرحُ مشاكلَ عسيرة لأنّه يرتبط بالدين بوصفه مجالاً تتقاطعُ فيه النصوصُ مع السلوكات، وتتمفصل فيه القيمُ مع المعاملات"(٥٠).

ومن الأمور الحساسة والخطيرة بنفس الوقت، عندما تستخدم (الدعابة) و (المزاح) و (النكتة) في غير محلها، وتتمحور بعد ذلك إلى قضية جنائية، ففي دراسة بريطانية بأن الدعابة غالبًا لا تُفهم دائمًا، أو تُستخف بها، عندما يتعلق الأمر بالقانون، وضرب عديدا من الأمثلة و الحالات التي تكون للفكاهة عواقب وخيمة محتملة، إحدى القضايا المهمة التي تنطوي على العنصرية، باعتبارها "مزاحًا" مفترض، هي قضية "ريجينا ضد جون تيري"، حيث ادعى دفاعه أنه استخدم لغة عنصرية ولكن "ليس بطريقة عنصرية"، و " اللفظ ككل هو محاولة للمزاح.

كذلك حملت قضية حليمة عزيز اقتراحات بالعنصرية، حيث ذكرت مازحة أنها كانت "صديقة لابن لادن" عندما وصفت بأنها "خطر أمني". تم تقديم عزيز إلى المحكمة لكنها كسبت قضيتها لأنه لا يوجد دليل واضح على أن لها أي علاقة بالقاعدة (٥١).

---

(٤٨) خطاب الكراهية والسّؤال المؤلم– مقاربة فلسفيّة (ج.ل أوستن – أنموذجًا)، الرابط الإلكتروني: https://mana.net/archives/٢٥٠١

(٤٩) الشبهة وأثرها في إسقاط العقوبة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ص ١٧٥.

(٥٠) خطاب الكراهية، التحديات وسبل المواجهة، الناصر عمارة، جريدة اسطنبول للدراسات العربية، العدد ٤، المجلد ١،(يناير ٢٠٢١)، ٣٥– ٥٠، ص ٣٩.

(٥١) Anthony Joe Harker A forensic linguistic analysis of the interface between ‘humour’ and the law, ReseachGate , (November ٢٠٢٠).

لذلك فإن التمييز العنصري من أهم الأساليب التي تحرض على خطاب الكراهية وتؤدي إلى توطين السلوكيات المنحرفة والعدائية مثل الإرهاب والتطرف الفكري، والتمييز قد يكون عن طريق اللغة أو الدين... وغيرهما من خلال تدشين أفكار مغلوطة يقع على عاتق اللغة الجنائي- أولًا- تحليلها وبيان مقصودها ومصداقيتها.

وليس هذا على مستوى الإسلام فحسب، وإنما بالنظر في واقع التبشير نجد أن "السود الصابئين إلى النصرانية لم يتمتعوا بشيء من المساواة مع إخوانهم البيض الأوروبيين، لا في الدولة ولا في الكنيسة، ومع أن عددا من الإرساليات احتجت (فقط) على سياسة التمييز العنصري، فإن نفرا من رؤساء الإرساليات الهولندية خاصة وقفوا (نظريا) من هذه القضية على الحياد، ولكنهم أغلقوا أبواب الكنائس الكبرى في أفريقيا في وجه النصارى السود، وقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا المسلك إلى ردة فعل بين النصارى السود ضد النصارى البيض، وخصوصا في المدن التي تنهض فيها كنائس عظيمة البنيان"(٥٢).

****

(٥٢) التبشير والاستعمار في البلاد العربية (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، د. مصطفى خالدي – د. عمر فروخ،(المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣م)، ص ٢٤١.

المبحث الرابع: تطبيقات على بعض القضايا

إن العلاقات غير المتكافئة التي يتم إنتاجها من خلال الخطاب المؤسساتي قد تكون أهم الدوافع التي تقود إلى الظلم والتمييز العنصري، فقد ورد أنه في الثمانينات- حسبما وصفت إيديس الشاهدة الخبيرة- أن شخصًا من السكان الأصليين الأستراليين الناطقين بالإنجليزية مستأنف لحكم قد تُقول عليه من قبل رجال الشرطة أثناء التحقيق ونسبت إليه اعترافًا مكرهًا عليه خطيًا، وقد تمكنت إيديس من إيضاح أن الإجابات المحررة في محضر الشرطة قد كتبت بلغة إنجليزية تختلف عن لغة سكان كويترلاند الأصليين، كما أنها تختلف عن نمط تحقيقات هذا الرجل في خطابات أخرى(٥٣).

فهذا الظلم وذلك التمييز ينبثق من خلال إنتاج المؤسسات لـ"خبرات مجازة اجتماعيًا إلى جانب الأشخاص المصرح لهم بتطبيقها، مما يؤدي إلى نفوذ وسيطرة مؤسسية على الأشخاص العاديين بطرق من شأنها أن تبرر تفاوتات اجتماعية، ويمكن أن تؤدي إلى إساءة استخدام تلك السلطة مثل التقول وكذلك الاعترافات المفبركة المشكوك فيها"(٥٤).

وهذا نموذج واضح على القضايا الجنائية التي تم الاعتماد فيها على خبير لغوي؛ لفك رموزها.

فخطاب الكراهية بهذه الصورة فرع عن التمييز العنصري إلا أنه أكثر خصوصية باللغة، حيث إنه تعبير لفظيًا أو نصيًا قد يودي بصاحبه إلى المساءلة القضائية، ويمكن التمييز بين نوعين من خطاب الكراهية:

أ . خطاب الكراهية الحادّ (Hard hate speech) وهو ذلك الخطاب الذي يحتوي على خطابات توجب التقاضي ومحورة قانونًا.

ب . خطاب الكراهية الناعم (Soft hate speech) وهو بخلاف الخطاب الحاد من ناحية إنه يساعد على إفشاء التعصّب والتمييز واللاتسامح ولكنه مشروع قانونًا(٥٥) .

وليس الدين فحسب، وإنما كل ما له من دور في تقويض الإنسان وذاته، حيث إن هذا "الخطاب يقوم أساساً على تفكيك وهدم (الكرامة) تلك التي هي مكانة اجتماعية بالمقام الأول، وذلك

---

(٥٣) ينظر: مقدمة إلى علم اللغة الجنائي- اللغة في علم الأدلة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٥٤) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي- اللغة في علم الأدلة، مرجع سابق، ص ١٣- ١٤.

(٥٥) Staves Assimakoponlos, Fabienne baider, Sharon Millar, Online hate speech in the European Union ،A discourse- Analytic perspective, Switzerland: Springer, (٢٠١٧), p. ٤ .

من خلال تحقير خصائصهم التي تميزهم سواء أكان العرق أو اللون أو الدين ووسمها بما يشينها داخل هذا المجتمع، وتنفر الناس منه بوصفه أحد أفراد هذه المنظومة(٥٦).

ومن نماذج القضايا اللغوية التي تنتهك حقوق الإنسان قضية (التشهير)، وهي قضية يعتمد فيها على عالم اللسانيات الجنائية لتحديد ما إذا كانت الألفاظ تحمل دلالات تشهيرية أم لا، ومثال ذلك: قضية التشهير التي رفعها " روي هاريس " ضد محطة تلفزيونية ادعى أنها تجاوزت وصفه بالمشتبه به إلى اتهامه بارتكاب الجريمة في مقاطع إخبارية من برنامجين مختلفين.

ولقد أشير إلى هاريس بأنه المشتبه به الوحيدة إلا أن هذا لا يعني أنه مرتكب الجريمة بالفعل، كما أن كونه مشتبه به لا يشهر بسمعته؛ لأن هذه حقيقة يمكن التحقق منها بالبحث، كما أنه لا يعني أنه ارتكب الجريمة بالفعل، فهذه نتيجة مختلفة في الواقع.

وقد دافعت المحطة عن استخدام هذه الكلمات كدليل على عدم كفاءة الشرطة، لكن محقق الشرطة قال في إحدى الإذاعات: "دخل المشتبه به المنزل إلى المطبخ مباشرة، وأطلق النار على الضحية في رأسها.

وفي مواضع أخرى من البرامج قيل أن هاريس هو المشتبه به الوحيد، الآن قيل لنا أن المشتبه به أطلق النار على الضحية، ففي حالة أن المشتبه به الوحيد قد أطلق النار على الضحية هذا يعني أنهم يقرون بقتله لها حقيقة (٥٧).

قضية حليمة عزيز :

محكمة الصلح حليمة عزيز وبرادفورد (٢٠٠٧)

- طرد أصحاب العمل "حليمة عزيز" من وظيفتها على أساس بعض الملاحظات التحريضية التي زُعم أنها أدلت بها في محكمة برادفورد كراون.
- اعترفت عزيز نفسها بالإدلاء بالملاحظة التالية، والتي ظهرت أيضًا في قضية CPS ضدها: تقول "[...] بينما كنت أعبر المدخل الأمني [لمحكمة برادفورد] قال لي حارس الأمن" أنت تشكلين خطرًا أمنيًا ". وكل ما فعلته هو، قلت له "نعم، أنا صديق بن لادن". [أنا] استدرت إليه للتو، واعتبرته مجرد مزحة، بدلاً من التعامل معه بشكل عدواني ". (القناة الرابعة، ٥ سبتمبر ٢٠٠٨).

---

(٥٦) Waldron, J. (٢٠١٢a). The harm in hate speech. Cambridge, MA: Harvard University Press. , p. ٥.

(٥٧) Roger W. Shuy, **Discourse Analysis** in the **Legal Context** , (٢٠٠٨).

• بعد معركة قانونية استمرت سبع سنوات، وجدت محكمة العمل أن السيدة عزيز قد تم إيقافها دون "دليل".

• مارست النيابة العامة التمييز ضدها في تعليقها عن العمل دون اتخاذ أي إجراء أولاً لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أنها قد أدلت بمثل هذه الملاحظات.

• "ستمائة ألف جنيه تعويضات، ونصف مليون جنيه أخرى من أموال دافعي الضرائب كتكاليف قانونية، وكل ذلك بسبب عدم الاعتذار عن التمييز العنصري ضد محام مسلم أدلى بتصريح بعيد المنال عن أسامة بن لادن". (القناة الرابعة، ٥ سبتمبر ٢٠٠٨)[٥٨].

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين أن التحيز والتمييز العنصري جرائم لغوية قبل أن تكون فعلية، حيث إن الجرائم اللغوية نوع من أنواع الجرائم التي تتماس مع اللغة بصورة واضحة "مثل أن يسب شخصًا شخًا آخر أو يقذفه أو يشتمه أو يتعرض لأصله وعرقه ودينه أو لميوله الجنسية، ويتوقف الاعتداء هنا فهذه جريمة أداتها اللغة؛ حيث ارتكب الجاني فيها جريمته بواسطة اللغة إما تلفظًا أو كتابةً، وسيكون الحكم القضائي رادعًا للتلفظ أو الكتابة التي صدرت من الجاني..."[٥٩].

ومن القضايا التي تؤكد أن اختلاف الثقافات يؤثر في إنتاج اللغة :تلك القضية التي أوردها " ماكمينامين" والتي تتعلق بوصية متنازع عليها لامرأة توفيت عن عمر يناهز ٨٥ عاما في ألاسكا، بعد أن ولدت في اليابان وترعرت في هاواي. لقد أوصت هذه العجوز بكامل تركتها لاثنين من جيرانها كما يبدو من نص الوصية التي كانت مدعومة بصور لخمس خطابات تتعلق بموضوع الوصية.

ومن المفترض أن هذه الرسائل قد تم إملاؤها من قبل المتوفاة على صديق يدعى كيم وتم اكتشافها فيما بعد في صندوق سيارة، لكن لم يستطع أحد تعقب أثر الصديق المزعوم كيم ولا النسخ الأصلية لتلك الخطابات.

ولقد احتوت خطابات كيم المزعومة على بعض السمات النموذجية للغة الإنجليزية المحلية مثل حذف أدوات التعريف والتنكير، وحذف الفاعل والمفعول به وبعض الأفعال المساعدة، بالإضافة إلى إغفال بعض لواحق الكلمات مثل (s) التي تضاف لأسماء الجمع و (ed) التي تضاف للفعل الماضي، على النقيض من ذلك، فإن لغة المرأة المتوفاة أقرب ما تكون إلى الإنجليزية القياسية كما

---

(٥٨) Anthony Joe Harker A forensic linguistic analysis of the interface between 'humour' and the law , ReseachGate, November (٢٠٢٠).

(٥٩) خطوات إجرائية في التعامل اللساني مع التحقيق الجنائي، أحمد أمين بوعلام، مجلة النص، المجلد ٧، العدد ٢، السنة (٢٠٢١)، ص ٣٩٤- ٤١٢، ص ٣٩٨.

يتضح من كتاباتها المعهودة، على الرغم من أنها "أظهرت بعض سمات اللغة الهجينة ما بين الإنجليزية ولغة هاواي" كما يشير ما كمپامين"[٦٠]

ومن قضايا اللغة التي تدخل في نطاق علم اللسانيات الجنائية تلك التحديات التي تواجه الناطقين بلغة أخرى، ومنها فهم اللغة:

و"هناك العديد من القضايا التي يدعي فيها المتهمون بأنهم ليسوا متمكنين من اللغة التي تم القبض عليهم و/أو استجوابهم بها، ويمكن أن تشمل هذه الادعاءات عدم فهمهم لتحذير الشرطة بشكل جيد عند إلقاء القبض عليهم، أو حاجتهم مترجم فوري عند التحقيق معهم.

وعلى الرغم من أن اللغويين التطبيقيين لديهم خبرة واسعة في تقييم الأداء اللغوي لمتحدثي اللغة الأصليين، إلا أن معظم اختباراتهم مبنية على افتراض أن مؤدي الاختبار سيحاول أن يبذل قصارى جهده، في حين أنه في العديد من القضايا القضائية قد يكون من صالح المتهم ألا يفعل ذلك .

وتتمثل أحد الحلول لهذه المشكلة في استخدام اختبارات تفاعلية طبيعية بدلا من استخدام عينات ثم انتقاؤها خصيصا لأغراض التقييم."[٦١]

فالحاجة إلى دقة الترجمة تخلص المتهم من بعض الأضرار التي تلحق به بسبب سوء الفهم، ومن نماذج ذلك أن الخبيرة كوتريل قدمت "من ضمن الأدلة التي استخدمت في محاكمة شخص يدعى :"حاويد خان" تحليلا لتسجيل مرئي مدته ٢١ دقيقة من دائرة التلفاز المغلقة الخاصة بمركز الشرطة يظهر السيد "خان " أثناء التحقيق معه في ليلة القبض عليه، وذلك من أجل دعم رأيها بأن مستوى اللغة الإنجليزية الخاص بالسيد "خان"، من حيث الاستقبالية والإنتاجية... من شأنه أن يسبب له صعوبة بالغة في التواصل، وقد استشهدت كوتريل بأمثلة كتلك الموجودة في المقتطف التالي:

المقتطف ٩.٦:

الشرطي: وما هي مهنتك من فضلك ؟

السيد خان: إيه (٣) سوق راسن (المكان).

الشرطي: كم يبلغ طولك حاويد؟

السيد خان: عفوا؟

الشرطي: كم يبلغ طولك؟

السيد خان: عفوا؟

الشرطي: (إيماءة) كم يبلغ طولك؟

---

(٦٠) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٤.

(٦١) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧١.

السيد خان: كم الطول، لا أدري، ربما إيه ٥ شيء ما (بشير بيده للرقم ٥) ،٣، ٥.٤، لا أعرف.
الشرطي: هل قلت بأنك تعاني من ضعف في القلب؟(السيد خان ينظر لاثنين من أفراد الشرطة للتوضيح) (يشير شرطيين أو ثلاثة إلى القلب) مشكلة في القلب؟
الشرطي: هل لديك مشكلة في القلب؟
السيد خان: نعم قلت شخص ما (كلام لا يمكن فهمه)
الشرطي: ليس لديك مشكلة في القلب إذا؟
السيد خان: لا، لا، ليس لدي مشكلة في القلب"[٦٢].

فالخبيرة هنا تشير إلى ضياع حق المتهم مما قد يلحق به العقوبة زورًا أو يغلظها من حيث إنه "على الرغم من نضال السيد خان الواضح لمحاولة الفهم وعلى الرغم من تأكيده الصريح على صعوبات التواصل التي يواجهها، كما يتضح في المقتطف التالي، فإنه لم يتم توفير مترجم فوري له من قبل الشرطة."[٦٣]

وهناك قضايا عنصرية تمكن المحققين من فك رموزها بالاعتماد على الخطاب العنصري الوراد فيها، وإرجاع الحق فيها بإثبات نسب الولد إلى أبيه :

تلك القضية التي حقق فيها الشيخ عبد الله بن حميد (ت ١٤٠٢هـ)، حيث إنه في (عام ١٣٥٥هـ) فقدت بعض الأسر في بريدة ابنًا لها عمره أربع سنوات، ولم يتوصلوا إليه، وبعد ثلاث عشرة سنة تمكن مجموعة من أهل بريدة بالنزول إلى بئر ب(البدع) ناحية شمال منطقة حائل، فصادفوا حول البئر مجموعة من الشباب دون العشرين، وكان أحد الرجال بالمجموعة (قائف): أي يقتفي الآثار، فقال إن أحد هؤلاء الشباب ليس ابنًا لهذا المكان، وشك أنه الطفل المفقود، فذهبوا وأخبروا أباه، فقابل القائف، وأخبره أن هذا الولد ابنه وأنه حي هناك، فذهب إلى حيث أخبرهم القائف وبحث عن الولد، وتعرف عليه الأب، ثم توجه إلى القاضي بتلك المنطقة، ونازع من يزعمون أنهم أهله.

فطلب الشيخ ابن حميد، وطلب المكوث مع الولد وبقاءه عنده، فدار بينهما حوار، وسأله عن علاقته بأخوته وقال إنهم ينبذونه أحيانًا وينادونه باللقيط، وكذلك معاملة أمه له ليست كبقية معاملتها لأخوته فأدرك الشيخ على الفور أن هذا الولد ليس بأخ لهم، وأنه ابن عبيد المفقود[٦٤].

---

(٦٢) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧١- ١٧٢.
(٦٣) مقدمة إلى علم اللغة الجنائي، اللغة في علم الأدلة، ص ١٧٢.
(٦٤) مقطع على شبكة اليوتيوب، عبقري عصره الشيخ عبد الله بن حميد ت (١٤٠٢هـ)، قناة محمد بن عبد الله العوشن، الرابط: https://youtu.be/Fyir٨vzXSh٤https://

وفي هذه القضية عمد الشيخ (وهو بمثابة القاضي) إلى الخطاب اللغوي العنصري في تحديد نسبة الشاب إلى أهله، وإرجاع حق ضائع منذ أمد، وفي مثل هذه الإشكاليات القضائية/ الحقوقية يتبدى دور عالم اللغويات الجنائية، والأبعاد التطبيقية لتطبيق هذا العلم، كما يتضح الدور الكبير لعالم اللسانيات الجنائية في مساعدة المحققين ومنفذي العدالة، وأن اللغة أو السلوك اللغوي المستخدم مع الشاب ساعد القاضي كثيرا إلى جانب القرائن الأخرى لإثبات الحق وإدانة الجناة .

****

الخاتمة :

إن أصعب تحد يواجه أي نظام قانوني هو توفير حماية متساوية من القانون للجميع. وقد رأينا بعض الفئات الاجتماعية التي لا تظفر بتلك الحماية كالأطفال ، وكبار السن ، وضعاف اللغة ، أو الناطقين بغير لغة دولة التقاضي ، فضلا عمن يواجهون تحيزا لغويا أو تمييزا عنصريا وما يواجهونه من صعوبات في الإجراءات القانونية والدوائر القضائية .

. بات من الضروري على الجهات القانونية والقضائية المختلفة . حفظا للحقوق وإحقاقا للعدالة . أن تعمل على توفير الرعاية القانونية لتلك الفئات عن طريق الاستعانة بالمتخصصين في اللسانيات مما يمثل عونا لهم وحلقة وصل بينهم وبين الجهات القضائية .

. من غير المستبعد جدا أن الاستخدام الخطأ ، أو الفهم غير الصحيح للغة يضع صاحبه تحت طائلة العقاب ، أويجعله مجنيا عليه .

. أصبح من المؤكد أن عدم الاستعانة بالمتخصصين في اللسانيات الجنائية بالدوائر القضائية وجهات التحقيق خاصة في القضايا المؤسسة على جانب لغوي يؤدي إلى إهدار كثير من الحقوق.

****

المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع العربية

١ . الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هيثم سرحان- عذبة المسلماني، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد ١١، سبتمبر (٢٠٢٠م).٢. التبشير والاستعمار في البلاد العربية .عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، د. مصطفى خالدي – د. عمر فروخ،المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣م

٣ . تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالجامعات العربية، وهبة مصطفى الزحيلي، حلقة نقاشية، ضمن المؤتمر السادس عشرلاتحاد المحامين العرب، تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة،(١٩٨٧م).

٤ . تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي (نظريتي التفسير النفسي- والتفسير النفسي الاجتماعي)، الحسين عمروش، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد ٩، العدد ٢، (سنة ٢٠٢١م) .

٥ . الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٥م، المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩م .

٦ . التمييز العنصري وأحكامه في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، د. محمد ممدوح شحاتة خليل، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الرابع .

٧ . التنوع الثقافي والسياسة اللغوية، ماتياس كينيج، ترجمة: حمدي أحمد النحاس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، العدد ١٦١، (١٩٩٩م)

٨ . الجريمة والمسألة السوسيوثقافية والقانونية، نجيب بو الماين، رسالة دكتوراه، شعبة علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، (٢٠٠٨م) .

٩ . حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن والسنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٤، ج ١،(يوليو ٢٠١٥م) .

١٠ . الحقوق اللغوية: بحث في مسببات وتأثير اعتبار اللغة مسألة فعل عام، يوسف زدام، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ١١، (٢٠١٨م) .

(١) الحقوق الثقافية واللغوية في الدستور المغربي، علي كريمي، مجلة النهضة، العدد ٤، المجلد ٣، (٢٠١٣م) .

١١ . الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية (٢٠١١)، عبد الرحيم ناجح، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الخامسة، العدد ١٠، مارس (٢٠٢٠م).

١٣ . الحقوق اللغوية وجدلية الهوية والتعدد الثقافي: رؤية تربوية حضارية، حسن علوض، مجلة عالم التربية، العدد ٢٦، (٢٠١٦م) .

١٤ . حكمت المحكمة، كلود وهبة، مجلة المترجم، العدد ١٦، (ديسمبر ٢٠٠٧م).

١٥ . حكامة التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الإدارية والثقافية، سعيد بنيس، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد ٢٠، (٢٠١٦م).

١٦ . خطاب الكراهية والسّؤال المؤلم– مقاربة فلسفيّة (ج.ل أوستن – أنموذجًا)، الرابط الإلكتروني: https://mana.net/archives/٢٥٠١

١٧ . خطوات إجرائية في التعامل اللساني مع التحقيق الجنائي، أحمد أمين بوعلام، مجلة النص، المجلد ٧، العدد ٢، السنة (٢٠٢١) .

١٨ . مقطع على شبكة اليوتيوب، عبقري عصره الشيخ عبد الله بن حميد ت (١٤٠٢هـ)، قناة محمد بن عبد الله العوشن، الرابط: https://youtu.be/Fyir٨vzXSh٤https://

١٩ . دروس الشيخ عائض القرني، عائض بن عبد الله القرني، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الدرس ٢١٦، ص١. الرابط الإلكتروني: http://www.islamweb.net

. ٢ رسالة القاضي، أحمد بلخيرية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الثانية .

٢١ . استراتيجيات الإرهاب اللغوي، د. يحيى بن أحمد عبد الله اللتيني، العدد الرابع والعشرون، (يناير ٢٠٢١م) .

٢٢ . السياسات اللغوية للحركة الوطنية الغربية، أنور المرتجي، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ج ٣، مارس (٢٠٠٤م).

٢٣ . الشبهة وأثرها في إسقاط العقوبة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون.

٢٤ . قضاة ومحامون، بيرو كالمندري، ترجمة: حسن العروس،(دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٢م) .

٢٥. اللغة القانونية في الأقطار العربية ووجوب تصفيتها وتوحيده، عدنان الخطيب، مجلة الرسالة، السنة ١٥، العدد ٥٨٧،(شوال ١٣٦٣هـ – ١٩٤٤م) .

٢٦ . لغة القانون، محمد إقبال المشهداني مجلة جامعة الانبار للغات والآداب ، العدد الأول ، سنة / ٢٠٠٩ .
٢٧ . اللسانيات الجنائية، تعريفها، مجالاتها، تطبيقاتها ، صالح العصيمي .
٢٨ . معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، ١/ ١٤٢.
٢٩ . المسألة اللغوية في المغرب العربي، حسنية هنية، عيسى قبقوب، مجلة عالم التربية، العدد ٢٦، (٢٠١٦م) .
٣٠ . المضمرات العنصرية من خلال نماذج من المقالات الصحفية: مشروع قراءة في اللسانيات الشرعية، منير تركي- سفيان مالولي، مقال ضمن كتاب "المسكوت عنه"، مطلوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس- تونس، (٢٠١٠م) الرابط: https://www.researchgate.net/publication/٣٣٢٤٦٥٧٥
٣١ . مقدمة إلى علم اللغة الجنائي ، مالكوم كولتاردو ، اليسون ، دايفيد رايت ، ترجمة القرشي .
٣٢ . موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسط،، بيروت، د. ط، ١٩٨٤م.

ثانيا : المراجع الأجنبية

(١) Anthony Joe Harker A forensic linguistic analysis of the interface between ‘humour’ and the law, ReseachGate , (November ٢٠٢٠).

(٢) Diana Eades , Chapter Language and disadvantage before the law ,Dimensions of Forensic Linguistics , Edited by, John Gibbons University of Western Sydney ,
M. Teresa Turell_Universitat Pompeu Fabra, Barcelona .

(٣)LANGUAGE TESTS FOR CITIZENSHIP, immigration, and asylum, elana shohamy- tim mcnamara, article in language assessment quarterly an international journal of applied linguistics, February(٢٠٠٩), vol: ١٨, pp:٨٩.

(٤) Olsson, John and June Luchjenbroers. ٢٠١٤. Forensic linguistics. London ; New York, Bloomsbury. ٣rd edition.

(٥)Organized disorder : terrorism, politics, and society,in ray c. Rist (Ed) the democratic imagination. Dialogite on the work of Irving Louis Horowitz, Crenshaw, marth, New Jersey, transaction publishers.

(٦) Roger W. Shuy, Discourse Analysis in the Legal Context , (٢٠٠٨).

(٧) Staves Assimakoponlos, Fabienne baider, Sharon Millar, Online hate speech in the European Union ،A discourse- Analytic perspective, Switzerland: Springer, (٢٠١٧).

(٨) Waldron, J. (٢٠١٢a). The harm in hate speech. Cambridge, MA: Harvard University Press.